دراسة مقارنة أثر المتغيرات الاقتصادية (الفقر والبطالة) والبيئية (المناخ والعشوائيات) علي الجريمة بالقاهرة الكبرى [١٦]

محمد سليم [١]– **فيصل زكي**[٢]– **عبير فرحات**[٣]– **هشام القصاص**[٤]
١) باحث بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٣) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٤) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

استهدفت الدراسة الراهنة محاولة الوقوف على وجهات النظر المختلفة حول تعريفات الجريمة، كما أنها سعت جاهدة إلى أن تعرض النقاط الرئيسة التي تنطلق منها المداخل المختلفة في تفسير الجريمة والانحراف بالقاهرة الكبرى بغية التوصل إلى أنسب هذه الاتجاهات في تفسير الجريمة بالقاهرة الكبرى لدى الأفراد والجماعات المختلفة، هادفة من وراء ذلك إلى الحد أو التقليل من معدلات ارتكاب الجريمة والعود إليها. فهذه الدراسة محلها الرئيسي الاهتمام بالمتغيرات التي تؤثر فيه وفي تعامله مع البيئة إيجابياً أو سلبياً سواء كانت هذه المتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وأثر التحكم فيها بما يعود بالإيجاب علي البيئة متفرعاً من ذلك دراسة قضايا هامة متعلقة بالإنسان وكيفية تناول الإعلام والأجهزة التشريعية والدولة وجمعيات المجتمع المدني لتلك القضايا ولعل أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر علي سلوك الإنسان تجاه الجريمة ومعدلها معدل الدخل القومي ومتوسط مرتب الفرد وآفاق المستقبل الاقتصادي وحجم الصادرات والواردات ومستوى الأسعار للسلع والخدمات في الداخل والخارج ومعدل البطالة والتضخم ونسبة الإعالة، ومن أهم المتغيرات البيئية التي يتناولها الباحث العشوائيات وما تنتجه من آثار مؤدية للجريمة وخلل فى سلوك الفرد وكذا أثر التغير في العوامل المناخية من حيث انتشار بعض أنواع الجرائم . وقد توصلت دراسات حديثة إلي أن معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام في الدولة ترتفع بارتفاع معدل الدخل للفرد وفي المقابل فإن معدل الجريمة ضد النظام .تنخفض كلما انخفض مستوى الدخل للفرد والمتغيرات الاقتصادية يندرج عنها نوعين من الجرائم النوع الأول جرائم ضد المال الخاص (المملوك للأفراد) مثال: جرائم سرقات السيارات وسرقة المنازل وسرقة المنشات التجارية والصناعية)، والنوع الثاني جرائم ضد المال العام (المملوك للدول والهيئات والمؤسسات العامة) مثل جرائم الرشوة وجرائم الاختلاس وجرائم التزييف.

كما استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليل علي عينة مكونة من (٣٠٠) مفردة من المحكوم عليه في اعمال اجرامية من القاهرة الكبرى وعمل مسح اجتماعي للجابه على الاستبيان

المكون من ثلاث محور المتغير الاقتصادي والبيئي والمتغير الاجرامي وكذلك تبيق استبان على السادة القضاء بوقع (١٠٠) قاضي لرصد وجة نظرهم عن الاجرام في القاهرة الكبرى.

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية وجدت مع وجود الإنسان، وأنها ستبقى موجودة ما دام الإنسان موجود على الأرض، من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع.

إنَّ الإجرام يأتي نتيجة لحالة من الصراع بين الفرد والمجتمع .وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وأن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الاجرامى. (مصطفى العوجى، ٢٠٠٠ : ص ٢٥).

إن الجريمة تترك اثاراً سلبية تصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهدد أمن الإنسان واستقرار المجتمع لأنها تتصل ببنائه وطبيعته، وهي جزء من وظائف المجتمع ولها خاصية الاستمرار والتطور، مثلما تتطور الحياة الاجتماعية للمجتمع، وأصبح العالم في عصر العولمة والتطور التكنولوجي قرية صغيرة جعلت العالم لا حدود له، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولة بحد ذاتها وإنما سيكون العالم أجمع مسرحاً لها.

إن الجريمة من وجهة نظر الاجتماعيين تعتبر سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد. (حسن على خفاجى، ٢٠٠١ ، ص ٧٩).

فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر بالفرد والمجتمع معاً ، لذلك تصدى لها المجتمع وسن القوانين الجنائية وأوجب احترامها والامتثال إليها.

وتوضح بعض الدراسات التي أجريت في بلدان عربية أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة فالدراسة التي قام بها السيد "عارف العطار" عن الجريمة في منطقة (الخالص) في العراق بينت أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي والجهل وتدني المستوى التعليمي للسكان في هذه المنطقة من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الجريمة هناك.

يقول عالم الاجتماع الأميركي روبرت واتسون إنه حيث تكون البنية الاقتصادية ضعيفة تكون معدلات الجريمة مرتفعة. ويتمثل الضعف الاقتصادي في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة والافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، المتابع هذه الأيام للصحف العربية سيلاحظ تناميا لافتا في معدلات ما يمكن أن نسميه الجريمة الفقيرة وهي المرتبطة بتدني مستويات المعيشة في عدد من الدول العربية، فمن قتل النفس يأسا إلى السرقة وقتل الغير كرها، تتحدث الأنباء الآتية من مناطق يتدنى فيها مستوى المعيشة وتنعدم فيها الخدمات ويخبو فيها الأمل. لن نتحدث عن نموذج بعينه فكل الحالات متشابهة على امتداد أحزمة الفقر في الدول العربية، للأسف لا توجد احصاءات أو أرقام يمكن الاستناد عليها لرصد مدى تنامي تلك الظاهرة، لكن الأكيد نظريا على الأقل أن معدلات تلك الجرائم ستزداد طالما اتسعت رقعة الفقر والبطالة.

كما اتجهت عناية الباحثين بعلم الإجرام بدراسة أثر المناخ على الظاهرة الإجرامية فقد دلت بعض الدراسات والأبحاث من وجود علاقة بين درجة حرارة الجو أو الرطوبة أو الضوء وبين حجم الظاهرة الإجرامية ونوعها ومن ذلك ما أيدته الإحصاءات الجنائية التي أجريت في فرنسا وألمانيا وايطاليا والتي عنيت بمقارنة إجرام المناطق الشمالية حيث يميل الجو إلى البرودة بإجرام المناطق الجنوبية حيث يسود الجو الحار من أن ظاهرة الإجرام تختلف في حجمها وفي نوعها في الشمال عنها في الجنوب.(أبو خطوة ، أحمد شوقي عمر ٢٠٠٤، ص ٤).

كما ان المناطق العشوائية تمثل تهديد للأمن القومي : حيث ينتشر بها المتطرفون والهاربين من القانون ويتواجد بها العديد من الجماعات الارهابية والعناصر المطلوبة أمنيا ، وهى تمثل قنبلة سياسية موقوتة ومصدر للجريمة والارهاب فى اى دولة مثل: مصر.

مشكلة الدراسة

تعد المشكلات البيئية من أعقد المشكلات التي تواجه العالم في الوقت الراهن وتهدد وجوده في المستقبل، وفي بعض البلدان فإن بعض الشركات والهيئات وفقاً للمعلومات الحديثة، الوكالات الخاصة بالسياحة، والمجموعات الاخري تهتم بالجريمة في تلك البلدان حيث أن استخدام

المعلومات المرتبطة بمعدلات الجريمة يساعد في تصنيف العواصم داخل تلك البلدان. فالتحليل الاقتصادي للجريمة والجرائم القانونية يعتبر سؤال هام لتحقيق رفاهية الإفراد في المجتمع وذلك من خلال تحقيق أقصى منفعة من استخدام الموارد والعوائد المرتبطة بذلك، هذا وتعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقيه وسياسية واقتصادية قبل أن تكون قانونية فهي صراع بين القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة. ولكن يبقى التساؤل الذي لم يتوصل بحث إلي الإجابة عليه هل تتأثر الجريمة بالمتغيرات الاقتصادية بدرجة أكبر من المتغيرات البيئية ام العكس وهو محور دراستنا.

أهداف الدراسة

- تحديد العوامل والأسباب والمتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تولد عنها النزاعات الإجرامية والتي هي من المفترض أن تكون الخطوة الأولي لعلاج تلك النزعات حتي يتسنى لتلافيها قبل نشؤها وتجنبها في مرحلة التربية وفي أغلب الأحيان تكون الجريمة وليدة تربية خاطئة في عهد الطفولة الباكرة او وليده بيئة اجتماعية فاسدة او نظام اجتماعي معيب او تلوث للبيئة المحيطة بالمجرم – وصولاً إلي تحليل علاقات المجرم منذ طفولته وعلاقته بوالديه وسائر أفراد أسرته لها جعله وثيقة بما قد يتعرض له في مستقبل حياته من مشكلات نفسيه أو أخلاقية كما أن إصابة الوالدين أو احدهما بمرض نفسي او عصبي او عدم وجود انسجام في حياتهما الزوجية واضطراب ما بين الزوجين من علاقات زوجية تعتبر في مقدمة العوامل التي تنشئ عنها الجريمة.
- تحديد المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تؤدي إلي الجريمة وتحديد دور وقوة كلاً من هذه المتغيرات علي معدل الجريمة وصولاً إلي التحكم في هذه المتغيرات بغرض خفض الجريمة ومعدلها.

أهمية الدراسة

وتأتي أهمية الدراسة في الوصول إلي علاج الظاهرة الإجرامية بدلاً من الزج بهم في السجون فترة من الزمن لمجرد حماية المجتمع من شرورهم ثم يفرج عنهم بعد مدة وهم أشد حقداً علي أفراد معينين ممن تسببوا في دخولهم السجن أو حاقدون علي المجتمع بشكل عام فيعود

بعد الخروج من السجن إليه مرة أخري بجريمة جديدة والسبب في هذا الارتكاب لجريمة جديدة إننا لم نعالج السبب الذي من أجله دخل السجن لأول مرة ولاشك أن جهل المجتمع بطبيعة الأشخاص وترك الحوار معهم وعدم التعرف علي أفكارهم ودراسة العوامل والأسباب والمتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تولد عنها النزاعات الإجرامية والتي هي من المفترض أن تكون الخطوة الأولي لعلاج تلك النزعات حتي يتسنى لتلافيها قبل نشؤها وتجنبها في مرحلة التربية وفي أغلب الأحيان تكون الجريمة وليدة تربية خاطئة في عهد الطفولة الباكرة او وليده بيئة اجتماعية فاسدة او نظام اجتماعي معيب او تلوث للبيئة المحيطة بالمجرم – وصولاً إلي تحليل علاقات المجرم منذ طفولته وعلاقته بوالديه وسائر أفراد أسرته لها جعله وثيقة بما قد يتعرض له في مستقبل حياته من مشكلات نفسيه أو أخلاقية كما أن إصابة الوالدين أو احدهما بمرض نفسي او عصبي او عدم وجود انسجام في حياتهما الزوجية واضطراب ما بين الزوجين من علاقات زوجية تعتبر في مقدمة العوامل التي تنشئ عنها الجريمة. (Johnson، David Mark،، 2003، 3081584)

تحديد المتغيرات الاقتصادية (الفقر والبطالة) والبيئية (المناخ والعشوائيات) التي تؤدي إلي الجريمة وتحديد دور وقوة كلاً من هذه المتغيرات علي معدل الجريمة وصولاً إلي التحكم في هذه المتغيرات بغرض خفض الجريمة ومعدلها.

فروض الدراسة

اختبار صـــحة او عدم صـــحة الفرض الرئيســـي الأتي: " تأثر الجريمة بالمتغيرات الاقتصادية بدرجة أكبر من تأثرها بالمتغيرات البيئية في القاهرة الكبرى "

الفرض الرئيســـي الأول: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصـــائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الثاني: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الثالث: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الرابع: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

الفرض الرئيسي الخامس: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

مفاهيم الدراسة الاساسية

الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء.وأما الجريمة من الناحية القانونية :هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي نفر منه ، وأما من وجهة النظر الاجتماعية : فهي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب. (السيد رمضان ، ٢٠٠٥ ، ص)

وتناولت العديد من المدارس موضوع الجريمة كلا حسب اختصاصها ومفاهيمها ومن هذه المدارس الاجتماعية، والنفسية، الأيكولوجية والجغرافية ولكن هذه الدراسة تركز على المدرسة الاجتماعية والتي تعتبر أهم المدارس تركيزاً على أهمية العوامل الاجتماعية وأن المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع .(حسن على خفاجى ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٠).

كما ان العوامل الاقتصادية كان لها نصيب كبير في تفسير دوافع السلوك الاجرامي منذ أوقات تاريخية بعيدة حيث ربط أرسطو وأفلاطون السلوك الاجرامي بسوء الحالة الاقتصادية للفرد أو للجماعة بحيث ينجم السلوك الاجرامي عن حب الثروات والجشع المادي . ولا يمكن حصر الظواهر والمؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى الجريمة ولكن يبرز في مقدمتها الفقر، والبطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة التباين في توزيع الدخول، وكذلك غياب تطبيق الانظمة

والتشريعات والسياسات التي تمنع ظهور الممارسات الاقتصادية التي لا توازن بين المصالح الفردية والاجتماعية مثل السرقة، والاحتيال، وتبادل الممنوعات، والاحتكار، والرشوة، والغش، والتزييف، والتهريب، والتهرب من الضرائب، وتلويث الموارد البيئية وسوء استغلالها، والمماطلة في سداد القروض والوفاء بحقوق الاخرين، وغير ذلك مما يعتبر من أهم محددات السلوك الاجرامى.

وخلصت احدى الدراسات إلى أن جرائم الاعتداء على الأموال تزيد في أوقات الركود، خاصة جرائم الاعتداء على الاموال بالعنف مثل السرقة بالاكراه والسطو وقطع الطريق، كما أنه يمكن استثناء جرائم النصب بين جرائم الاعتداء على الاموال حيث أنها لا تتأثر بالركود والانتعاش الاقتصادي لانها تحتاج إلى تفكير هادئ وتخطيط مسبق على خلاف غيرها.

كما أن المتغيرات البيئية كالعشوائيات ينتج عنها العديد من الجرائم نتيجة إفراز أفراد غير أسوياء، لديهم شعور دائم بالظلم والقهر ولعل السنوات القليلة الماضية أوضحت الترابط والتشابك العميق بين المناطق العشوائية والإرهاب، التى باتت مفرخة للمجرمين.

وأرجعت الدراسات المختلفة أسباب ظهور المناطق العشوائية إلى البطالة والفقر وتزايد السكان، وتفاقم أزمة الإسكان وانهيار المبانى القديمة والهجرة من الريف إلى الحضر، والارتفاع الكبير في أسعار المساكن الصالحة لذوى الدخول المحدودة، مما أدى إلى استيطان السكان فى بعض المناطق الخارجة عن كردون المدينة وذلك لانخفاض قيمة الأرض فيها والبعد عن سيطرة الحكومة.

كما ان العوامل المناخية أو الجوية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي عند الأفراد وهذه حقيقة لا يجادل فيها أحد وقد توصل إليها كافة الذين كتبوا أو بحثوا في علم الإجرام وخاصة لعوامل المناخ والجو تأثير بالنسبة للناحية الفسيولوجية للإنسان من حيث جهازه العصبي والنفسي.

الدراسات السابقة

دراســـة أحمد إبراهيم مصـــطفى (٢٠٠٦): العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة **وسبل المواجهة** " أهداف الدراسة إيجاد مدخل جديد لمكافحة خطورة الجرائم المعاصرة، فتزايد الروابط بين الجماعات الإرهابية وعصـــابات الإجرام المنظم في العديد من الدول وتشـــابك الصلات بينهما زاد من صعوبة الملاحقة الأمنية .إعادة صياغة سبل المواجهة في ظل تنامي هذه العلاقة .ضـــرورة وجود أطر وآليات للتعاون الدولي الأمني والقضـــائي لمواجهة العقبات والصـــعوبات التي تقف في طريق المكافحة والتغلب عليها . نتائج الدراســـة: أن الحل الأمني وحده لا يكفي للمواجهة ، لأن الصـراع أصـبح الآن صـراع دولة ومجتمع تحكمه اسـتراتيجية قومية .المشكلة تحتاج إلى عمل مجتمعي شامل، وأيضًا إنشاء جهاز خاص ووضع برامج آمنة لحماية الشـــهود وأســـرهم، الأمر الذي يســـهم في اكتشـــاف الكثير من النقاط الغامضـــة في التحقيقات، ويؤدي إلي كشـــف التنظيمات الإجرامية المنظمة ، وأحيانًا عملياتهم المســـتقبلية ، ومن تشريعات عقابية تشدد العقاب واتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة لمواجهتها ، والعمل على تقويضـــها والرقابة من آثارها ، وبالتالي العمل علي تنمية القدرات الأمنية وفقًا للأحداث نظم التدريب في الداخل والخارج .تطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات العملية والتكنولوجية في مجال العمل الأمني بين الدول. وتدعيم أهداف الرصـــد المبكر للتنظيمات الإجرامية المنظمة من خلال إنشاء مركز معلومات دولي.

دراسـة عمر عبد الله مبارك العام (٢٠٠٩): "أثر المتغيرات الاقتصـادية علي السـلوك الإجرامي في المجتمع الأردني من وجهـة نظر العاملين في جهـاز الأمن أهداف ومحتويـات الدراسة تناولت هذه الدراسة قياس أثر التضخم و الكساد والفقر، الشركات الوهمية، الخصخصة وتدني الدخل والأجور محل الســـلوك الإجرامي في المجتمع .تكوين إطار نظري للتعرف علي مفاهيم المتغيرات الاقتصـــادية " كالدخل والبطالة والاجور " ومعدلات الجريمة وما يرتبط بها من مفاهيم أهم النتائج زيادة معدلات التضـــخم تؤدي إلي زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات مما يجعل ارتكاب الجريمة ازيد وأن فقدان العديد من المواطنين لوظائفهم ينجم عنه

زيادة البطالة وزيادة ارتكاب السلوك الإجرامي وسؤ الأحوال الاقتصادية في المجتمع يؤدي إلي زيادة الجريمة .

دراســـة أوة ، ديبورا لي (٢٠٠٩): "متابعة المخدرات المجتمعية والتدخل لمنع فيروس نقص المناعة والتزايد في اليونان والصين على المدى الطويل"

اســتهدفت الدراســة تنفيذ عمل برنامج الرقابة من المخدرات وشــملت ورش عمل فيروس نقص المناعة البشــرية (الإيدز). وكذا تناولت المســاعدات والعروض الترفيهية واســتراتيجيات التخفيف من حدة الفقر.

كما اســتهدفت الدراســة اســتخدام الأســاليب النوعية والكمية ، وتقييم التأثير طويل الأجل للتدخل المجتمعي . نتائج الدراســـة : أظهرت نتائج الدراســـة التي تمت عن طريق المقابلات المتعمقة مع القادة الرئيســـية في المجتمع في مايو ٢٠٠٧م والبيانات المتوفرة إلى أن برامج الوقاية والبرامج التعليمية وغرفة النشـــاط الثقافي دفعت للتطور عن ذي قبل في عام ١٩٩٧. كما ركزت الدراســـة على تطوير فرق الحماية والتي كانت فعالة في الحفاظ على عدد متعاطي المخدرات إلى أدنى مســـتوي في المجتمع . كما ركزت الدراســـة علي ضـــرورة إنفاذ قوانين المخدرات في الســنوات الأخيرة مع الوقاية المجتمعية، وأظهرت الدراســة إلى أن تطبيق القانون قد يساعد إلى خلق فعالية طويلة الأمد واستراتيجية هامة ضد مشاكل المخدرات في المجتمع .

ركزت أيضًــا الدراســة إلى ضــرورة تقييم المعرفة الحالية والمواقف والســلوكيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشــرية، كما أظهرت الدراســة إلى أنه في يونيو ٢٠٠٨ م عدد الذكور والإناث التي تتراوح أعمارهم بين ١٥– ٣٩ عامًا يشــاركون في عمليات الاســتبيان المســتعرض حول تعاطي المخدرات وأثرها على المجتمع والإصـــابة بالإيدز وضـــرورة الســـيطرة والتدخل المجتمعي.

دراســة محمد قاســم أســعد الردفاني (٢٠٠٩): دور الشــرطة في مكافحة الجريمة المنظمة "

أهداف الدراسة: يسري الهدف نحو التطبيق على ضوء المنهج المشار إليه، علي مستوي كافة الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات

الملحق بها وجامعة الدول العربية على وجه الخصـــوص ضـــمن الإطار العربي ، من خلال توافر الوسائل المتخصصة التي تعمل ضمن إطار تنظيمي هيكلي ، حتي تكون قادرة ومتمكنة ينبغي لها الحصـــول على التدريب والتأهيل العالي والمتقدم . تعزيز القدرات في المجالات التقنية والقضـــائية وفي مجال إنفاذ القوانين لدى الدول الأطراف في مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها نتائج الدراســـة تنتقي المنظمات الإجرامية أعضـــاءها من ذوي الخبرة الذين يلتزمون بتنفيذ أنشطتها وفقاً لتنظيم هيكل حديدي صارم ، ومن خلاله تسعي دائماً إلي إدخال أموالها المستديرة من الأنشطة الإجرامية في مشروعات وأعمال مشروعة داخل مجتمع الدول هاو في المجتمعات الاخري في ظاهرة العولمة . إن مقتضـــيات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة قد أصـبحت ضـرورية وذات أهمية خاصـة ، إذ تعد وسـيلة لتدعيم السياسة الجنائية التي يتبعها المشرع في مواجهة هذه الجريمة، باعتباره ظاهرة متنامية تشكل آثارها الضارة خطرًا عالميًا يجب اتخاذ إجراءات عالمية ضده على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والوطنية حيث تمتلك الوسائل الكفيلة على السيطرة وضبط مرتكبيها.

دراســة ســليم عقون (٢٠١٠) : "قياس أثر المتغيرات الاقتصــادية علي معدل البطالة محاولة تحليل ظاهرة البطالة وأثرها علي المجتمع "

أهم النتائج ضـرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة عن سـوق العمل في كل قطاع . ضـبط معدل البطالة بصـورة دقيقة من خلال دراسـة ميدانية. اتخاذ اليات وإجراءات في أنشـاء المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة لصـالح الشـباب تمكنهم من الحصـول علي القروض البسـيطة بعيداً عن البيروقراطية والتماطل الاداري لما له من أثار إيجابية علي النمو الاقتصادي.

دراســـة عبد العزيز محمد الغامري (٢٠١٠): " علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية بما يراها ضابط التحقيق بشرطة منطقة الباحة بالرياض"

النظر في علاقة تعاطي المخدرات والمسـكرات علي معدل الجريمة، التعرف علي علاقة نوعية ما يشاهد في القنوات الفضائية علي معدلات الجريمة، التعرف علي علاقة مستوى دخل الفرد علي معدلات الجريمة، التعرف علي مسـتوى التعليم علي معدلات الجريمة .التعرف علي ما إذا كانت هناك فرق ذات دلاله إحصـــائية في أراء المبحوثين حول محاور الدراســـة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية

أهم النتائج: ١ – تناول المخدرات والمسكرات سبب في زيادة نشر الجريمة وخاصة جرائم الانتحار .تزاد جرائم القتل العمد والاعتداء من قبل متعاطي المخدرات والمسكرات .مشاهدة أفلام العنف تزيد من جرائم الاعتداء ضد النفس .ريادة التعليم ونشر ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع وخلق فرص عمل للشباب يقلل من الدوافع المادية التي تدفع لارتكاب الجرائم.

دراسة نوري سعدون عبد الله (٢٠١١): " العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة"

معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية .التعرف علي العوامل الاجتماعية والمؤدية إلي الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلي ارتكاب الجريمة والعودة إلي ارتكابها .معرفة اي العوامل الاكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة وأن هذه العوامل تعتبر مكملة لبعضها، أهم النتائج احتياجات الشباب حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبية كل بيئية مختلفة عن الاخري .أهمية دور الاسره في عملية التنشئة الاجتماعية في بناء جيل الشباب الواعي المدرك لمسئوليته ودوره .أعطاء أهمية متزايدة في تنشئة الأطفال والشباب وتوعيتهم بالسلوك الانحرافي لما يسببه في سلبيات الأشخاص .الاهتمام بالشباب المنحرف بصورة مستمرة لكي لا يتجهوا للجريمة.

ونستخلص من تلك الدراسات السابقة اهتمام بعض الباحثين بالمتغيرات البيئية فقط، والبعض الأخر أهتم بالمتغيرات الاقتصادية فقط، لذا يتناول الباحث الاهتمام بالمتغيرين معاً.

كما أن الباحثين لم يهتموا بإجراء دراسة مقارنة بين المتغيرات الاقتصادية والبيئية علي الجريمة وأيهما أكثر تسبباً للجريمة وهو ما يتناوله الباحث في دراسته.

النظريات المرتبطة بمتغيرات الدراسة

إن الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة يعزي ظاهرة الجريمة إلى عوامل ترجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية المباشرة والعامة والتي تلعب دوراً في بناء شخصية الفرد وتؤثر عليه.

ومن أهم النظريات التي اهتمت بمجموعة العوامل البيئية الداخلية والخارجية المرتبطة بالانحراف والجريمة (السيد رمضان ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢).

نظريات الضبط الاجتماعي ومنها وأهمها:

نظرية الاحتواء: تركز هذه النظرية على التضامن الاجتماعي في الضبط الاجتماعي ويعبر العالم (هيرشي) رائد هذه النظرية حيث تؤكد هذه النظرية أن الأفراد الذين يتمتعون بالضبط الذاتي المرتفع هم الأقل ميلا وبكافة الفئات العمرية للجريمة والانحراف على عكس الذين يتمتعون بضبط ذاتي منخفض فهم الأكثر ميلا للجريمة والانحراف، وتعتبر النظرية أن المصدر الرئيسي لضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة.

ويبين العالم (ركلس) في نظريته عن الاحتواء الخارجي الذي يتكون من الأسرة والمدرسة وجماعة (الرفاق) حيث يؤكد أنها تشكل بيئات اجتماعية رئيسية لغالبية المراهقين وتشكل تأثيراً كبيراً على سلوك المراهقين، وتؤكد نظريات الضبط الاجتماعي ان الارتباط والالتزام بالمدرسة يمنع السلوك الجانح أو السلوك السيئ، فإن الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق تؤثر على قوة أو ضعف متغيرات الاحتواء الداخلي التي تقود للسلوك المنحرف أو السلوك غير المنحرف نتيجة تأثير التنشئة الاجتماعية. (إحسان محمد الحسن، ١٩٩٣، ص ٦٠).

الأمن العام: و جهاز شرطي داخلي وظيفته حماية المواطن من إي اعتداء ويتبع للدولة وهدفه الوحيد حماية الأرواح والأموال والممتلكات ومكافحة الجريمة والتوعية بين أبناء الشعب.

مراكز الاصلاح والتأهيل: هي مراكز تتولى فلسفة الإصلاح والتأهيل والإيواء للنزلاء مرتكبي الجريمة وتقدم لهم جميع الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية والتدريبية الأزمة لإعادة تأهيلهم وتقويم سلوكهم خلال فتره قضاء محكوميتهم ليعودوا بذره صالحة في المجتمع

القيم الاجتماعية: إن القيم الاجتماعية عبارة عن مجموعة العوامل الاجتماعية المؤثرة من الأفكار يستخدمها الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتشكل القيم الاجتماعية ركناً أساسياً في تكوين العلاقات البشرية وتنتج السلوك الاجتماعي الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية البشرية، والقيم الاجتماعية علاقة وثيقة بسلوك الأفراد ولا تحدث إلى في الجماعات المنظمة المتمايزة في التركيب، فأعضاء الجماعة دائماً يميلون إلى التقيد بمجموعة من القيم الاجتماعية تتناسب وتتوافق مع تكوين الجماعة ويمارسون الضغط الاجتماعي على من يخالف هذه القيم.

إن لكل مجتمع من المجتمعات قيمه الخاصة ولكن هنالك قيم عامة توجد في غالبية بلدان العالم وقد تكون في مجال العموميات الثقافية وليس الجميع في المجتمع يقدرون هذه القيم ، إن القيم عبارة عن مجموعة من المعتقدات مصدرها الثقافة وقد تكون هذه المعتقدات خاطئة أو صحيحة وعلى أساسها يتم الحكم على أي موضوع أو ظاهرة معينة على أنها حسنة أو سيئة ولا يمكن القول بأن القيم مستمرة وأبدية غير متغيرة ولا متطورة بل إن بقاءها نسبي وهذا لا يعني أنها دائمة التغير والتبدل فهي تتصف بالاستمرارية إلى أن تظهر ظروف جديدة تتغلب فيها قيم على قيم أخرى ويتم التغير بالشكل والممارسة والوسيلة والطريقة، وهذا التغير مرهون بتغير المجتمع هنا يظهر ما يسمى صراع القيم (حسن على خفاجى، ٢٠٠٣، ص ٨٨)

الضبط الاجتماعي: إن الضبط الاجتماعي يعد من بين الميادين الهامة التي تناولها علماء الاجتماع ولاسيما في إشارتهم إلى عملية الانتظام والاتساق بين الفرد وبين النسق القيمي المعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، وأن عدم الانتظام تختلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات، فالضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع هو عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مدروس من إرث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار والانسجام في الحياة الاجتماعية.

إن نظريات الضبط الاجتماعي المتعددة تعتبر أن المجتمع من خلال القيم والمعايير والأهداف يصنع الصالح والسيئ، وتلعب قضية المصالح الذاتية مكانة هامة في نظريات الضبط الاجتماعي التي لاحظت أن الجميع يتعلم القيم ويلتزم بها إلا أن هنالك بعض الأفراد القادرين على تبرير أفعالهم قبل وقوعها، إضافة إلى بعض الناس أقل تقيداً بقيم المجتمع من غيرهم وبالتالي يقعون في الجريمة والانحراف.

وإن الضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع إصلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في عمليات مخططة وغير مخططة والتي بواسطتها يلقن الفرد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق التطابق بينه وبين ما هو مستخدم في الحياة الاجتماعية فالضبط الاجتماعي هو الآليات التي يمارس من خلالها المجتمع سيطرته على مكون الأفراد، ويتم إدخال ومطابقة للمعايير والقيم بين الأفراد وثقافة المجتمع. (أحمد مصطفى خاطر، ١٩٨٤، ص ٤٣)

ومن علماء الاجتماع الذين فسروا الضبط الاجتماعي (إميل دوركهايم) الذي حاول تفسير الضوابط الاجتماعية بالعوامل الخارجية التي تدخل على الأفراد من الخارج وتصبح حقائق اجتماعية داخلية يعيشها الفرد اجتماعياً، وتصبح ملزمة له أخلاقياً ويقبلها طواعية لتصبح واجباً من الواجبات المفروضة عليه وقواعد اجتماعية يجب عليه إطاعتها والتقيد بها.(سامية محمد جابر، ١٩٨٤، ص ٧٠).

وأما (جورج هربت ميد) وكذلك (فرويد) فقد وسعوا مفهوم المعايير الاجتماعية وناقشوا تصور (الذات الاجتماعية) و (الآنا) وهذه التصورات تأتي من خلال التجارب الاجتماعية، حيث من خلالها يتم تشكيل عموميات نحو الآخرين في هذا السلوك وتوقعات الآخرين في المجتمع تشكل خاصية مشاعر الأفراد، فالتكوين لهذه المشاعر هو تكوين مجتمعي وليس فردي.

ولتكوين الذات العليا أن عملية الإستدخال للعلاقات والمعايير الاجتماعية للطفل من حيث الاستقلال للأحكام الأخلاقية تظهر عندما تبدأ عملية التعاون في العلاقات الاجتماعية بينه وبين الآخرين، ونماذج البناء الاجتماعي هي التي يأتي منها نموذج الأخلاق الفردية التي على أساسها ينضم الفرد إلى هذه العملية. (دينكن ميشيل، ١٩٨٠، ص ١٤٠)

العوامل الاجتماعية للجريم: هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطاً وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه وبيئته أو مدرسته أو الأصدقاء الذين يختارهم.(صبيح عبد المنعم أحمد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠)

منهج وإجراءات الدراسة

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها ويصفها ويحللها، ويهدف هذا البحث إلى دراسة (أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى).

مجتمع الدراسة: تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من عينة من المحكم عليهم من عمر ٢٢ عام حتى ٦٠ عام وكذلك عينة من السادة القضاء.

٣- ميدان الدراسة: سيشتمل مجتمع الدراسة على عينة من:

أ – عينة من المحكم عليهم.

ب – عينة من السادة القضاء.

ت – العينة الاستطلاعية: أجريت هذه الدراسة الاستطلاعية على عينة مكونة من ٣٠ فرد من أجل الإجابة على ٣٠ استبيان تم إرجاعها كاملة، للتأكد من صدق وثبات الاستبيان.

ج – أداة القياس: قام الباحث بتصميم استبيان لقياس فروض الدراسة، بعد اطلعه على دارسات نظرية متعددة، أما البدائل التي تم استعمالها في فهي بدائل واحدة وهي٣ بدائل: نعم، أحيانا، لا.

هـ –الخصائص السيكومترية لأداة القياس: للتأكد من أداة البحث المستخدمة تستطيع أن تقيس ما وضعت من أجله لتقيسه يجب قياس الخصائص السيكومترية لهذه الأداة وهذه الخصائص تتمثل في الصدق والثبات وسنتطرق إلى كيفية حساب كل خاصية من هاتين الخاصيتين.

د – العينة الفعلية: بعد التحقق من صدق أداة القياس وثباتها، وزعت الاستمارات على أفراد عينة الدراسة التي تكونت من (٢٦٤) من المحكم عليهم، و(٩٩) من السادة القضاء، كام هو موضوح في الجدول رقم (١) و(٢).

جدول رقم (١): يوضح عدد الاستبانات التي تم توزيعها على المحكم عليهم

الاستبانات	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	٣٠٠	%١٠٠
الاستبانات المستردة	٢٨٢	%٩٤
غير الصالحة للتحليل	١٨	%٦
الاستبانات الصالحة للتحليل	٢٦٤	%٨٨

جدول رقم (٢) يوضح عدد الاستبانات التي تم توزيعها على السادة القضاء

الاستبانات	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	١٢٠	%١٠٠
الاستبانات المستردة	١١١	%٩٢,٥
غير الصالحة للتحليل	١٢	%١٠
الاستبانات الصالحة للتحليل	٩٩	%٨٢,٥

٤- أداة الدراسة: تم بناء أداة (استبيان) خاصة للتعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى.

وستتكون أداة الدراسة من:

الأداة الأولى: تم تصميمها وتوزيعها على المحكم عليهم، لاستطلاع آرائهم تجاه أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة.

وكانت محاور الأداة الأولى كالتالي: القسم الأول: شمل (العبارات الخاصة بالمحكم عليهم) – وتكون من (٦٠) عبارة، مقسمة على ثلاث أبعاد كما يلي:

البعد الأول: العوامل البيئية.

البعد الثاني: العوامل الاقتصادية.

البعد الثالث: أسباب ارتكاب الجريمة.

وكانت محاور الأداة الثانية كالتالي: القسم الثاني: شمل (العبارات الخاصة بالسادة القضاء) – وتكون من (٢٥) عبارة، مقسمة على بُعدين كما يلي:

البعد الأول: العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة.

البعد الثاني: العوامل البيئية وأثرها على الجريمة.

٥- تصـــميم أداة الدراســـة: قام الباحث بصـــياغة أولية لعبارات الاســـتبيان انطلاقا من موضـــوع الدراســـة وأهدافها وتســـاؤلاتها وذلك بعد القراءة المتأنية والاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة وخبرة الباحث العملية وتكونت الأداة الأول من ثلاث متغيرات، وتكونت الأداة الثاني من متغيرين كما هو موضـــح في الجدول رقم (٣) و(٤).

جدول رقم (٣): يوضح متغيرات البحث وعناصر قياسها للاستبيان الخاص بالمحكم عليهم

المتغيرات	عدد العبارات	الرمز	حدود العبارات
العوامل البيئية	٢٠	X1	١-٢٠
العوامل الاقتصادية	٢٠	X2	٢١-٤٠
أسباب ارتكاب الجريمة	٢٠	Y1	٤١-٦٠

جدول رقم (٤) يوضح متغيرات البحث وعناصر قياسها للاستبيان الخاص بعملاء مصر للطيران

المتغيرات	عدد العبارات	الرمز	حدود العبارات
العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة	١٤	X1	١-١٤
العوامل البيئية وأثرها على الجريمة	١١	X2	١٥-٢٥

وقد تم قياس اســـتجابات أفراد العينة لفقرات الاســـتبيان طبقا لمقياس ليكرت (Likert) الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): درجات مقياس ليكرت

نعم	احيانا	لا
٣	٢	١

وقد تم حساب مستوي الأهمية وفقاً للمعادلة التالية:

مستوي الأهمية = (الحد الأعلى للإجابة – الحد الأدنى للإجابة) ÷ الحد الأعلى للإجابة

مستوي الأهمية = (٣ -١) ÷ ٣ = ٠,٦٦

وبناء على ذلك تكون درجات مستوي الأهمية كما هو موضح في **الجدول رقم (٦)**

المتوسط المرجح	مستوى الأهمية
من ١ إلى ١,٦٦	منخفضة
من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣	متوسطة
٢,٣٤ إلى ٣	مرتفعة

عرض نتائج الدراسة

نتائِج اِختبار فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (٦): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	Adj. R^2	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل Beta	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى	٠,٩٢٨	٠,٨٦٢	٠,٨٦١	١٦٣٤,٠٠٩	٠,٠٠	١ ٢٦٢ ٢٦٣	٠,٩٢٨	٢,٠٦٦	٤٠,٤٢٣	٠,٠٠

يوضـــح الجدول (٦) تأثير بُعد العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصـائي وجود تأثير ذو دلالة إحصـائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة، إذ بلغ معامل الارتباط R (٠,٩٢٨) عند مســتوي معنوية ٠,٠٥، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (٠,٨٦٢)، أي أن ما قيمته (٠,٩٢٦) من التغير في ارتكاب الجريمة ناتج عن التغير في العوامل البيئية، كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٩٢٨)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير العوامل البيئية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة قدرها (٠,٩٢٨)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحســوبة والتي بلغت (١٦٣٤,٠٠٩) وهي دالة عن مســتوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحســوبة (٤٠,٤٢٣) وهي دالة عند مســتوي معنوية ٠,٠٥، وهذا يؤكد صـــحة قبول الفرض الرئيســـي الأول الذي ينص علي أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصـــائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

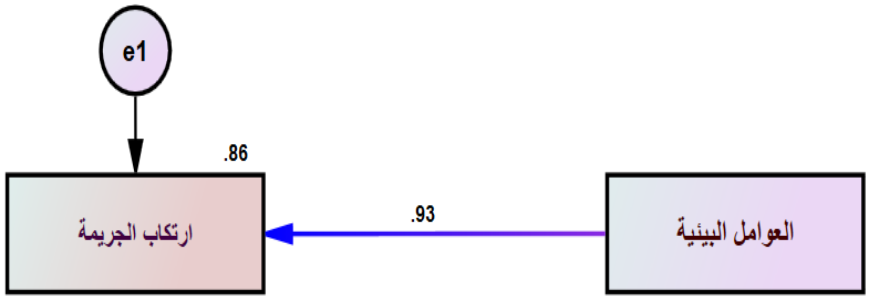

شكل رقم (١)[١] يوضح تأثير متغير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة باستخدام برنامج Amos

يوضح الشكل السابق (١) نتائج التحليل للتأثيرات المعيارية لمتغير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة، والرقم على مسار السهم يمثل قيمة درجة التأثير Beta لمتغير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد متغير العوامل البيئية يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٩٢٨) بينما الرقم فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فيمثل قيمة R^2 التي ترجع (٨٦,٢ %) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة يرجع إلى متغير العوامل البيئية، وأن ١٣,٨% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

الفرض الرئيسي الثاني: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

[١] مصدر الشكل برنامج Amos

جدول رقم (٧): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	Adj. R^2	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل Beta	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى	٠,٨٨٩	٠,٧٩١	٠,٧٩٠	٩٩٠,٠٦٤	٠,٠٠	١ ٢٦٢ ٢٦٣	٠,٨٨٩	٢,٣٤١	٣١,٤٦٥	٠,٠٠

يوضح الجدول (٧) تأثير بُعد العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، إذ بلغ معامل الارتباط R (٠,٨٨٩) عند مستوي معنوية ٠,٠٥، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (٠,٧٩١)، أي أن ما قيمته (٠,٧٩١) من التغير في ارتكاب الجريمة ناتج عن التغير في العوامل الاقتصادية، كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٨٨٩)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير العوامل الاقتصادية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة قدرها (٠,٨٨٩)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (٩٩٠,٠٦٤) وهي دالة عن مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحسوبة (٣١,٤٦٥) وهي دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥، وهذا يؤكد صحة قبول الفرض الرئيسي الأول الذي ينص علي أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

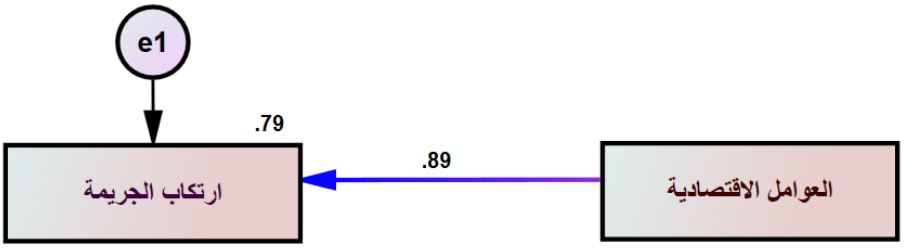

شكل رقم (٢)[١] يوضح تأثير متغير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة باستخدام برنامج Amos

يوضح الشكل السابق (٢) نتائج التحليل للتأثيرات المعيارية لمتغير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، والرقم على مسار السهم يمثل قيمة درجة التأثير Beta لمتغير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد متغير العوامل الاقتصادية يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٨٨٩) بينما الرقم فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فيمثل قيمة R^2 التي ترجع (٧٩,١ %) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة يرجع إلى متغير العوامل الاقتصادية، وأن ٢٠,٩% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

الفرض الرئيسي الثالث: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرض، وقبل إجراء اختبار الانحدار المتعدد، قام الباحث بالتأكد من صلاحية النموذج كما هو موضح في جدول التالي:

[١] **مصدر الشكل برنامج Amos**

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج في اختبار الفرض الرئيسي الثالث

المصدر	معامل التحديد R2	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	٠,٩٠١	٢	١٥٥١٥٦,٤٠٨	٧٧٥٧٨,٢٠٤	١١٩١,٦٠٥	٠,٠٠٠
الخطأ المعياري		٢٦١	١٦٩٩٢,١٣٤	٦٥,١٠٤		
المجموع		٢٦٣	١٧٢١٤٨,٥٤٢	**		

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول السابق رقم (٨) إلى أن النموذج صالح لاختبار الفرض الرئيسي الأول، وذلك لارتفاع قيمة F المحسوبة (١١٩١,٦٠٥) عن قيمتها الجدولية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية (٢،٢٦١،٢٦٣)، ويتضح من الجدول أن المتغيرات المستقل **(العوامل البيئية، والعوامل الاقتصادية)** في هذا النموذج تفسر ما مقدره (٩٠,١%) من التغير الحادث في المتغير التابع **(ارتكاب الجريمة)**، وذلك استناداً إلى قيمة معامل التحديد R2 = (٠,٩٠١) وهي قدرة تفسيرية مرتفعة لتفسير التباين في المتغير التابع **(ارتكاب الجريمة)**.

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج فقد تم اختبار الفرض الرئيسي الثالث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) لاختبار أولوية دخول المتغيرات المستقلة في نموذج تحليل الانحدار بهدف تحديد القوة التفسيرية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية في المتغير التابع (ارتكاب الجريمة) والجدول رقم (٩) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise).

جدول (٩): يوضح تأثير كل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة

أبعاد المتغير المستقل	الارتباط (R)	معامل التحديد التراكمي R2	Adj. R^2	معامل Beta	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	مستوي الدلالة "F"	قيمة T	مستوي الدلالة "T"
العوامل البيئية	٠,٩٢٨	٠,٨٦٢	٠,٨٦١	٠,٦١٧	١,٣٧٤	١٦٣٤,٠٠٩	٠,٠٠	١٧,٠٩٧	٠,٠٠
العوامل الاقتصادية	٠,٩٤٩	٠,٩٠١	٠,٩٠١	٠,٣٦٩	٠,٩٧١	١١٩١,٦٠٥	٠,٠٠	١٠,٢١٧	٠,٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) الذي يبين دخول (المتغيرات المستقلة) في معادلة الانحدار، أن بمتغير (العوامل البيئية) قد احتل المركز الأول في دخوله إلى معادلة الانحدار ويفسر ما نسبته (٨٦,٢%) من قيمة قوة التأثير الحادث في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) بالاستناد إلى معامل التحديد (R2)، كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٦١٧)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير العوامل البيئية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٦١٧)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (١٦٣٤,٠٠٩) وهي دالة عن مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحسوبة (١٧,٠٩٧) وهي دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥.

يلي ذلك متغير (العوامل الاقتصادية) الذي فسر مع متغير (العوامل البيئية) ما نسبته (٩٠,١%) من قيمة قوة التأثير الحادث في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) بالاستناد إلى معامل التحديد (R2)، كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٣٦٩)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في كل من العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٣٦٩)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (١١٩١,٦٠٥) وهي دالة عن مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحسوبة (١٠,٢١٧) وهي دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥.

وهذا يعني أن العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية مجتمعة، تدل على أن التغير الحادث في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) بنسبة ٩٠,١% يرجع إلى هذين المتغيرين مجتمعين معاً، وأن ٩,٩% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

وبناء على ما تقدم فأننا نقبل الفرض الرئيسي الثالث الذي ينص على أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

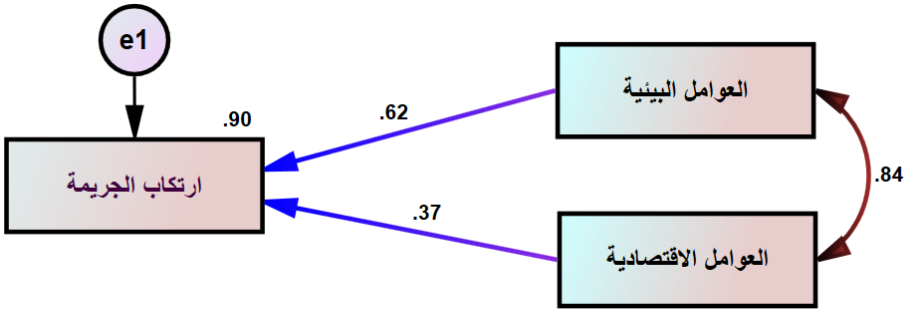

يوضح الشكل السابق (٣) نتائج التحليل للتأثيرات المعيارية لمتغيرات العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، والارقام على مسار الأسهم تمثل قيمة درجات التأثير Beta للعوامل البيئية والعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، بينما الأرقام فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فتمثل قيمة R^2 التي ترجع (٩٠,١%) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة إلى العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية مجتمعة، وأن ٩,٩% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري، اما الرقم (٠,٨٤) فهو قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

الفرض الرئيسي الرابع: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

وقد تطلب اختبار هذا الفرض، حساب المتوسط الفرضي لمتغير (العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة)، حيث أعلي درجة محتملة للمستجيب هي (٤٢) وأدني درجة هي (١٤)،

أذا المتوسط الفرضي لمتغير استخدام العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة = ٢٨ (أدني درجة ١٤ × ٢ = ٢٨).

وقد تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحديد معنوية الفرق بين متوسطات استجابات أفراد العينة، وتكون عبارات المتغير إيجابية بمعني أن أفراد العينة يوافقون عليها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨٤ (ت الجدولية عند درجة حرية ٩٨ = ١,٩٨٤)، وتكون عبارات البعد سلبية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي –١,٩٨٤، وتكون آراء العينة في عبارات المتغير محايدة إذا كان مستوي الدلالة أكبر من ٠,٠٥، وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الواردة في المتغير.

جدول رقم (١٠): يوضح نتائج اختبار t فيما يتعلق باختبار الفرض الرئيسي الرابع

المتغير	المتوسط	الانحراف	المتوسط الفرضي	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية df	مستوي الدلالة
العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة	٣٧,٠٠	٦,٢٩٣	٢٨	١٤,٢٢٨	١,٩٨٤	٩٨	٠,٠٠

من خلال نتائج الجدول السابق (١٠) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع لعبارات (العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة) هو (٣٧,٠٠) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٢٨)، وبانحراف معياري قدره (٦,٢٩٣)، وقيمة t المحسوبة (١٤,٢٢٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨٤) عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، مما يدل على أن العوامل الاقتصادية تؤثر وبشكل كبير على الجريمة بالقاهرة الكبرى.

وهذا يؤكد صحة قبول الفرض الرئيسي الرابع الذي ينص على أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).**

الفرض الرئيسي الخامس: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

وقد تطلب اختبار هذا الفرض، حساب المتوسط الفرضي لمتغير (العوامل البيئية وأثرها على الجريمة)، حيث أعلي درجة محتملة للمستجيب هي (٣٣) وأدني درجة هي (٢)، أذا المتوسط الفرضي لمتغير استخدام العوامل البيئية وأثرها على الجريمة = ٢٢ (أدني درجة ١١ × ٢ = ٢٢).

جدول رقم (١١) يوضح نتائج اختبار t فيما يتعلق باختبار الفرض الرئيسي الخامس

المتغير	المتوسط	الانحراف	المتوسط الفرضي	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية df	مستوي الدلالة
العوامل البيئية وأثرها على الجريمة	٢٨,٣٦	٥,٩٨٢	٢٢	١٠,٥٨٥	١,٩٨٤	٩٨	٠,٠٠

من خلال نتائج الجدول السابق (١١) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع لعبارات (العوامل البيئية وأثرها على الجريمة) هو (٢٨,٣٦) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٢٢)، وبانحراف معياري قدره (٥,٩٨٢)، وقيمة t المحسوبة (١٠,٥٨٥) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨٤) عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، مما يدل على أن العوامل البيئية تؤثر وبشكل كبير على الجريمة بالقاهرة الكبرى.

وهذا يؤكد صحة قبول الفرض الرئيسي الخامس الذي ينص على أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).**

توصيات الدراسة

١) على الدولة أن تقوم بترصين و بناء الترسانة الاجتماعية في مكافحه الفقر و البطالة وغيرها من العوامل التى تلعب دورا كبيرا في تصاعد مستويات الجريمة فى القاهرة الكبرى .

٢) تعهد الدولة بالقضاء على الفساد الإداري والمالي من جذوره، وتفعيل القانون الجنائي بشكل جدار صارم أمام مخالفيه .

٣) تشجيع الأبحاث في مجال الانحرافات الاجتماعية ومتابعة الجرائم والحوادث الجنائية وآثارها المختلفة في مختلف المواسم والأوقات الجنائية ومختلف المناطق.
٤) زيادة الاستثمار في التنمية البشرية وزيادة مستوى المعارف من خلال التعليم والتدريب لضمان إيجاد فرص عمل لمختلف فئات المجتمع
٥) يتوجب على الحكومة تقديم خطط عملية والمسارعة إلى العمل سوياً لوقف تآكل الطبقة الوسطى، وفق سياسة اقتصادية متوازنة تتمكن من ترميم «التلفيات» وتقلص «الفوارق الطبقية» بما يساعد على تكوين قاعدة أساس صلبة للمجتمع .
٦) ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة فى القاهرة الكبرى ، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة .
٧) رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل فى القاهرة الكبرى .
٨) تطوير وتنشيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقاهرة الكبرى لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها .
٩) تدريب مسؤولى العمل بمكاتب وزارة القوى العاملة بالقاهرة الكبرى وباقى المحافظات بهدف تشجيع الشباب على البحث عن فرص عمل بعيدا عن العمل فى القطاع الخاص من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة على أن يتم الابتعاد عن ثقافة التكرار للتجارب .
١٠) القضاء على الفقر وكل الظواهر السلبية الأخرى كالجهل وانخفاض الوعي فيها، عبر الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، ويكون ذلك بالتوازي مع رفع معدلات الوعي والقضاء على الأمية والجهل واللامبالاة والانصراف عن الاشتغال بالشأن العام، وكذلك عبر تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل وبناء المجتمع على أسس علمية ومنهجية سليمة .
١١) مراعاة الحكومة دعم الفئات المهمشة والفقيرة من خلال مظلة الأمن الاجتماعي التي تصل الآن إلى مليون أسرة يحصل منها على دعم نقدي ، ورفع مخصصات الدعم .

١٢) ضرورة إشراك سكان العشوائيات أنفسهم والمنظمات الأهلية فى دراسة وضع خطط تطوير المناطق العشوائية وصياغة البدائل والحلول الملائمة لكل منطقة على حدة، بهدف تحقيق علاج اجتماعى تنموى متكامل لكل منها، والعمل على وضع حلول لمشاكل الأمية، ووضع برامج تدريبية تعمل على إكساب سكان العشوائيات القدرات والمهارات الفنية اللازمة لرفع مستواهم اجتماعيًا وماديًا وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والصحية الرياضية بهذه المناطق سواء بالقاهرة الكبرى او باقى انحاء الجمهورية لتحسين أحوالها.

١٣) وضع سياسات بعيدة المدى تهدف إلى كبح ظاهرة البناء العشوائي في المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى واستمرار التدهور في المناطق القديمة من خلال توفير المقومات الأساسية لذلك، مثل وضع تخطيط ملائم وتشريعات وجهات إدارية قادرة وكذلك التوعية الجماهيرية الرسمية والشعبية .

١٤) وضع السياسات متوسطة المدى والتي تتطلب وضع خطط كفيلة بتطوير قطاع الإسكان في القاهرة الكبرى من خلال وضع الحوافز المناسبة لمساهمة القطاع الخاص والأفراد للاستثمار به، وكذلك تنشيط صناعة البناء وموائمة ذلك مع الواقع البيئي والاقتصادي والاجتماعي المحلي.

١٥) وضع سياسات حالية تقضي بتنفيذ برامج تحسين وتطوير وإحياء للمناطق القديمة والأحياء العشوائية بالقاهرة الكبرى ، وتتلخص السياسات الموضوعة في هذا الإطار في بديلين من الحلول : الأول يقضي بتحسين كافة الأوضاع السكنية والخدمية ، و الثاني بتبني قيام برامج إسكانية عامة وإزالة المناطق العشوائية بشكل كامل أو جزئي بعد نقل ساكنيها والأول يعده معظم الخبراء هو الأفضل مثلما تحقق في التجارب العالمية.

١٦) يجب وضع برنامج مكثف وسريع لحل مشاكل الاحداث للحد من الجريمة فى القاهرة الكبرى والمجتمع باسره .

المراجع

السيد على الشتا(١٩٨٧): علم الاجتماع الجنائى، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧، ص ١٢

جلال ثروت(١٩٧٩): الظاهرة الاجرامية، دراسة فى علم الاجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ص ٧٨ .

محمود شريف بسيوني(٢٠٠٧): مدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الأولى، ص ٦٥ .

سمير عبد الغني(٢٠٠٩): مبادئ مكافحة المخدرات " الإدمان والمكافحة إستراتيجية المواجهة " ط (دار الكتب القانونية)، ٢٠٠٩م.

محمد قاسم أسعد(٢٠٠٩): دور الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، ص ٣ .

جمال توفيق(٢٠١٣): " الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها، في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية"، التشريعات الوطنية، ط خاصة (القاهرة، مطابع الشرطة)، ص ٦

Ohlen ،L.E ،1968 ،" efjectoy social change an grime or law informant " .volume 43 ،ISSME6 ،.

Sharer (I – A) Statrkes international law Butter wartls London, 1994 ، P. 28

Brownlie (IAN) " Principles of public international law " Fifth Edition clarendan press, Oxford, 1998, p. 31 – 56

Barrle, Frank, Measuring performance in the organized rime Drug Enforcement task force program, University of southern California, pro Quest UMI Dissertations publishing. 1999, 9987561.

Ke ،Wei Zhen ،Xiamen University (peoples republic of China) ،An initial Theory of status Crime in the law of great Britain and American and its introduction to China ،Pro Quest ،UMI ، Dissertations publishing 2008 ،H 361799.

Rayn ،Kemeth James . Criminal intelligence in the European, union: Evaluating the process efficiencies of cooperation and Coordination, Washington University, pro Quest, UMI Dissertations publishing, 2006, 3223460.

A COMPARATIVE STUDY BETWEEN THE IMPACT OF ECONOMIC AND NVIRO NMENTAL VARIABLES ON CRIME IN GREATER CAIRO

[16]

Mohamed S. Ali [(1)]; Faisl Z. Abed El Wahed [(2)];Abeer F. Ali [(3)] and Hesham I. El Kasas [(4)]

1) Post Grad. Institute of Environments Studies and Research, Ain Shamas University 2) Faculty of Law, Ain Shamas University 3) Faculty of Commerce, Ain Shamas University 4) Institute of Environments Studies and Research, Ain Shamas University

ABSTRACT

The current study aimed at trying to identify different views on the definitions of crime. It also endeavored to present the main points from which the different approaches are based on the interpretation of crime and delinquency in Greater Cairo in order to find the most appropriate trends in the interpretation of the crime in Greater Cairo. To reduce or reduce the rates of crime and return to it. The study concluded that the study of crime is no longer the exclusive knowledge of science or a group of specialists, which in turn led to the emergence of many schools, trends, and In the study of crime and criminal behavior, their contemporary definitions could fall into three main categories: the list of legal definitions of crime, the list of social definitions of crime and the list of psychological definitions of crime.

And the economic dimension and environmental dimension as the study showed that there are many trends sought to explain the crime and delinquency and each justified in the causes of crime and delinquency,

some attributed to the internal factors stemming from the individual biological and psychological, and some attributed to external factors due to the environment and social environment surrounding the social trend. However, the study recommended an integrated approach to the interpretation of criminal behavior, deviation and comparison between environmental and economic variable. The study also used the descriptive method of analysis on a sample of (300) individual sentenced to criminal acts from Greater Cairo and a social survey of the answer to the problem. The three-axis survey of the economic, environmental and criminal variable, as well as the follow-up, identified the judges with the impact of (100) judges to monitor the phenomenon of Ajram in Greater Cairo.